

صوتاً لصالح عوفاديا علي (٤، ٣٤ بالمئة) و ٣٣ صوتاً لصالح ارييه شرتوك (٧، ١ بالمئة)، من اصل ١٩٠٠ صوت صالح.

○ في المنافسة على منصب رئيس سكرتارية الحركة، فاز الوزير أرنس على منافسيه عضو الكنيسة يورام اريدور وعضو المؤتمر يهودا ليفي باكثرية ١٢١٧ صوتاً (٧، ٦٣ بالمئة) مقابل ٦٨٥ صوتاً لصالح اريدور (٨، ٣٥ بالمئة) وسبعة اصوات لصالح ليفي (٣٧، ٠ بالمئة) من اصل ١٩٠٩ اصوات صالحة (معاريف ، ٣١/٣/١٩٨٧).

اضافة الى ذلك، اقر المؤتمر سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، كانتخاب اعضائه كافة اعضاء في مركز الحركة الجديد؛ وصادق، ايضاً، على اتفاق الوحدة مع حزب الاحرار (هارتس ، ٣٠/٣/١٩٨٧)، وفق التعديلات الاخيرين اللذين ادخلا على اتفاق ليفي - نسيم بهذا الشأن. التعديل الاول يقضي بتقليص نسبة تمثيل حزب الاحرار في المؤسسات المشتركة من ٣٧ بالمئة الى ٣٣ بالمئة؛ والثاني يقضي بأن يتم انتخاب المرشح لرئاسة قائمة الليكود لانتخابات الكنيسة في مركز حركة حيروت فقط، على ان تتم المصادقة، فيما بعد، على المرشح في اطار المركز المشترك (عل همشمار ، ٢٦/٣/١٩٨٧).

اما القرارات السياسية، فتناولت العديد من القضايا المطروحة على جدول الاعمال العام، حيث اكد المؤتمر على تمسكه باتفاقيتي كامب ديفيد كاطار للسلام في الشرق الاوسط، وعلى رفضه للمؤتمر الدولي، وعلى تأييده لاحلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، وعلى ضرورة مواصلة الاستيطان، وغير ذلك من الامور السياسية (هارتس ، ٣٠/٣/١٩٨٧).

اما الخطاب المركزي في الدورة الثانية، فكان لرئيس الحكومة شامير. ودعا شامير، في مستهل كلمته، الى تأكيد وحدة الحركة، والى تناسي الماضي، والى انتخاب الوزراء الثلاثة للمناصب التي ترشحوا لها (عل همشمار ، ٣٠/٣/١٩٨٧).

وكرس شامير جزءاً من خطابه لحكومة التكتل الوطني، مؤكداً انه بواسطة خطوطها الاساسية تمكن الليكود من اقامة سد «ليس في اماكن كل الانهزاميين والمتأمرين على تكامل ارض - اسرائيل، ان يخترقوه. لقد قدمنا تنازلات من اجل هذه

حيروت تمحورت حول مطالبة الوزير ليفي باقرار التعديلات على دستور الحركة قبل المباشرة بانتخاب اسحق شامير رئيساً للحركة ولادارتها، افتتح الوزير موشي كتساف، رئيس مجلس رئاسة المؤتمر، الدورة الثانية للمؤتمر الخامس عشر، بكلمة قصيرة استعرض فيها الجهود التي بذلت للتوصل الى اتفاق بشأن عقد الدورة والاتفاق على جدول اعمالها (عل همشمار ، ٣٠/٣/١٩٨٧). ثم انتقل، على الرغم من وجود الوزير ليفي خارج القائمة، الى تمرير البنود المدرجة على جدول الاعمال، بواسطة عمليات تصويت سريعة. وكان الوزير ليفي تخلف عن الافتتاح لمدة ربع ساعة، لاجراء مشاورات مع كبار مساعديه حول مسألة تقديم البند المتعلق بتعديل الدستور على البند المتعلق باقرار انتخاب اسحق شامير، رئيساً للحركة ولادارتها. وتشير التقارير الصحافية الى ان ليفي كان يخشى وجود «مؤامرة» ضده من جانب تحالف شامير - ارنس - شارون، تهدف الى عدم اقرار التعديلات المطلوبة على الدستور، لناحية انتخابه كقائم باعمال لرئيس الحركة وادارتها. وبذلك، اراد الوزير ليفي ان يفسح في المجال له لمنافسة شامير على منصب رئيس الحركة وادارتها، اذا تحققت مخاوفه. ورضخ وزراء حيروت لمطلب الوزير ليفي، واعلن رئيس المؤتمر ان جدول الاعمال الذي اقر غير ملزم، من ناحية ترتيب بنوده، وطلب من المؤتمر اقرار التعديلات الدستورية اولاً، ثم اقرار انتخاب شامير رئيساً للحركة وادارتها (هارتس ، ٣٠/٣/١٩٨٧).

بعد ذلك، باشر اعضاء المؤتمر عملية التصويت. لكن عملية فرز الاصوات لم تنته الا في الساعات الاولى من صباح ٣٠/٣/١٩٨٧. واسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

○ في المنافسة على منصب القائم باعمال رئيس الحركة وادارتها، فاز ليفي على منافسه عضو الكنيسة مئير كوهين - افيدوف باكثرية ١٠٤٥ صوتاً (٩، ٥٦ بالمئة) مقابل ٧٩٢ (١، ٤٣ بالمئة) من اصل ١٨٣٧ صوتاً صالحاً من اصوات اعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٢٠٨١ عضواً.

○ في المنافسة على منصب رئيس مركز الحركة، فاز الوزير شارون على منافسيه عضو الكنيسة عوفاديا علي وعضو المؤتمر ارييه شرتوك باكثرية ١٢١٤ صوتاً (٩، ٦٣ بالمئة) مقابل ٦٥٣